

الكتاب الثالث

مِنْظَرَةُ

القواعد الفقهية

تصَيِّنِفُ

عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله ابن سعدي
ت ١٣٧٦ رحمه الله رحمةً واسعةً

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْأَرْفَقِ
 وَجَامِعِ الْأَشْيَاءِ وَالْمُفَرِّقِ
 ذِي النِّعَمِ الْوَاسِعَةِ الْغَزِيرَةِ
 وَالْحِكْمِ الْبَاهِرَةِ الْكَثِيرَةِ
 عَلَى الرَّسُولِ الْقُرَشِيِّ الْخَاتِمِ
 ثُمَّ الصَّلَاةُ مَعْ سَلَامٍ دَائِمٍ
 الْحَائِزِيِّ مَرَاتِبَ الْفَخَارِ
 وَآلِهِ وَصَاحِبِهِ الْأَبْرَارِ
 عِلْمٌ يُزِيلُ الشَّكَّ عَنْكَ وَالدَّرْنَ
 اعْلَمُ هُدِيَتَ أَنَّ أَفْضَلَ الْمِنَّ
 وَيَكْشِفُ الْحَقَّ لِذِي الْقُلُوبِ
 وَيُوَصِّلُ الْعَبْدَ إِلَى الْمَطْلُوبِ
 فَاحْرِصْ عَلَى فَهْمِكَ لِلْقَوَاعِدِ
 وَتَقْتَصِي سُبْلَ الَّذِي قَدْ وُفِّقَا
 فَتَرْتَقِي فِي الْعِلْمِ خَيْرَ مُرْتَقَى
 مِنْ كُتُبِ أَهْلِ الْعِلْمِ قَدْ حَصَّلْتُهَا
 وَهَذِهِ قَوَاعِدُ نَظَمْتُهَا
 جَرَاهُمُ الْمَوْلَى عَظِيمَ الْأَجْرِ
 وَالْعَفْوَ مَعْ غُفْرَانِهِ وَالْبِرُّ



وَالنِّيَّةُ شَرْطٌ لِسَائِرِ الْعَمَلِ
 بِهَا الصَّالِحُ وَالْفَسَادُ لِلْعَمَلِ
 وَالدِّينُ مَبْنِيٌ عَلَى الْمَصَالِحِ
 فِي جَلْبِهَا وَالدَّرْءِ لِلْقَبَائِحِ
 فَإِنْ تَرَاهُمْ عَدُودَ الْمَصَالِحِ
 يُقَدِّمُ الْأَعْلَى مِنَ الْمَصَالِحِ
 وَضِدُّهُ تَرَاهُمُ الْمَفَاسِدِ
 يُرْتَكِبُ الْأَذْنَى مِنَ الْمَفَاسِدِ
 وَمِنْ قَوَاعِدِ الشَّرِيعَةِ التَّيِّسِيرُ
 فِي كُلِّ أَمْرٍ نَابَهُ تَغْسِيرُ
 وَلَا مُحَرَّمٌ مَعَ اضْطِرَارٍ
 وَلَيْسَ وَاجِبٌ بِلَا اقْتِدَارٍ
 بِقَدْرِ مَا تَحْتَاجُهُ الْضَّرُورَةُ
 وَكُلُّ مَحْظُورٍ مَعَ الْضَّرُورَةِ



وَتَرْجِعُ الْأَحْكَامُ لِلْيَقِينِ
 فَلَا يُزِيلُ الشَّكُّ لِلْيَقِينِ
 وَالْأَرْضِ وَالثِّيَابِ وَالْجِبَارَةِ
 وَالْأَصْلُ فِي مِيَاهِنَا الظَّهَارَةِ
 وَالْأَصْلُ فِي الْإِبْصَاعِ وَاللُّحُومِ
 وَالْأَصْلُ فِي عَادَاتِنَا الْإِبَاحَةِ
 تَحْرِيمُهَا حَتَّى يَحِيَءَ الْحِلُّ
 فَافْهَمْ هَذَاكَ اللَّهُ مَا يُمَلِّ
 حَتَّى يَحِيَءَ صَارِفُ الْإِبَاحَةِ
 غَيْرُ الدُّرْذِي فِي شَرْعِنَا مَذْكُورُ
 وَسَائِلُ الْأُمُورِ كَالْمَقَاصِدِ



أَسْقَطْهُ مَعْبُودُنَا الرَّحْمَنُ
 لَكِنْ مَعَ الْإِتْلَافِ يَثْبُتُ الْبَدْلُ
 يَثْبُتُ لَا إِذَا اسْتَقَلَّ فَوَقَعْ
 وَمِنْ مَسَائِلِ الْأَحْكَامِ فِي التَّبَغْ
 حُكْمُ مِنَ الشَّرْعِ الشَّرِيفِ لَمْ يُحَدْ
 وَالْعُرْفُ مَعْمُولٌ بِهِ إِذَا وَرَدْ
 قَدْ بَاءَ بِالْخُسْرَانِ مَعْ حِرْمَانِهِ
 مُعَاجِلُ الْمَحْظُورِ قَبْلَ أَنْهُ
 أَوْ شَرْطِهِ فَذُو فَسَادٍ وَخَلَلٌ
 وَإِنْ أَتَى التَّحْرِيمُ فِي نَفْسِ الْعَمَلِ
 بَعْدَ الدِّفاعِ بِالْتِي هِيَ أَحْسَنُ
 وَمُتَلِّفٌ مُؤْذِيَهُ لَيْسَ يَضْمَنُ



وَ(أَلْ) تُفِيدُ الْكُلَّ فِي الْعُمُومِ
 فِي الْجَمْعِ وَالْإِفْرَادِ كَالْعَلِيمِ
 وَالنَّكِرَاتُ فِي سِيَاقِ النَّفْيِ
 كَذَاكَ (مَنْ) وَ (مَا) تُفِيدَانِ مَعَا
 وَمِثْلُهُ الْمُفْرَدُ إِذْ يُضَافُ
 تُعَطِي الْعُمُومَ أَوْ سِيَاقِ النَّهْيِ
 كُلَّ الْعُمُومِ يَا أُخْيَى فَاسْمَعَا
 فَأَفْهَمْ هُدِيَتِ الرُّشْدَ مَا يُضَافُ
 كُلُّ الشُّرُوطِ وَالْمَوَانِعِ تَرْتَفَعُ
 قَدِ اسْتَحْقَقَ مَا لَهُ عَلَى الْعَمَلِ
 وَمَنْ أَتَى بِمَا عَلَيْهِ مِنْ عَمَلٍ
 وَيَفْعَلُ الْبَعْضُ مِنَ الْمَأْمُورِ
 فَذَاكَ أَمْرٌ لَيْسَ بِالْمَضْمُونِ
 وَكُلُّ مَا نَشَاءُ عَنِ الْمَأْذُونِ



وَكُلُّ حُكْمٍ دَائِرٌ مَعْ عِلْتِهِ
 وَكُلُّ شَرْطٍ لَازِمٌ لِلْعَاقدِ
 إِلَّا شُرُوطًا حَلَّتْ مُحَرَّمًا
 تُسْتَعْمَلُ الْقُرْعَةُ عِنْدَ الْمُبْهَمِ
 وَإِنْ تَسَاوَى الْعَمَلَانِ اجْتَمَعَا
 وَكُلُّ مَشْغُولٍ فَلَا يُشَغِّلُ
 وَمَنْ يُؤَدِّدْ عَنْ أَخِيهِ وَاجِبًا
 وَالوَازْعُ الطَّبِيعِيُّ عَنِ الْعِصْيَانِ
 وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى التَّمَامِ
 ثُمَّ الصَّلَاةُ مَعْ سَلَامٍ شَائِعٍ

وَهِيَ الَّتِي قَدْ أَوْجَبْتُ لِشَرْعَتِهِ
 فِي الْبَيْعِ وَالنَّكَاحِ وَالْمَقَاصِدِ
 أَوْ عَكْسُهُ فَبَاطِلَاتٌ فَاغْلَمَا
 مِنَ الْحُقُوقِ أَوْ لَدَى التَّرَاجُحِ
 وَفَعَلَ أَحَدُهُمَا فَاسْتَمِعَا
 مِثَالُهُ الْمَرْهُونُ وَالْمُسَبَّلُ
 لَهُ الرُّجُوعُ إِنْ نَوَى يُطَالِبَا
 كَالوَازْعِ الشَّرْعِيِّ بِلَا نُكْرَانِ

فِي الْبَدْءِ وَالْخِتَامِ وَالدَّوَامِ
 عَلَى النَّبِيِّ وَصَحْبِهِ وَالتَّابِعِ

